

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الاستناتجية النهائية من مجموعة الملاسل البحثية

وَأَمَّا لَوْ افْتَرَضْنَا جَدَّاً امْتِنَاعَ كُلِّيْهِمَا، فَسَرَّكُنَ إِلَى الْأَصْلِ الْعَمَلِيِّ الْأَشْتَغَالِيِّ حَصْوَلًا عَلَى أَصَالَةِ التَّعْبِيدِيَّةِ، وَفَقَأَ لِأَحْقَيَّةِ مَقَالَةِ الْمُحَقَّقِ الْأَخْوَنْدِ - لَا الْبَرَائَةِ - إِذْ:

– لا ينحل العلم الإجمالي لدى الشك في «كيفية تأدية المأمور به» فإن «القصد» يُعد عموداً رئيسياً ل Maheriyah العمل بحيث إن تأدية كافة أجزاء العبادة – منذ البداية حتى النهاية – رهينة على القصد الذي يُعد جزءاً شرعياً دخيلاً في جوهرة العمل المتيقن – بخلاف الشك في المسورة – فلا تتكامل العبادة سوى بالقصد وبالتالي قد تطلب الاحتياط، و ذلك نظير «الإخلاص» حيث يُعد عنصراً كييفياً متندخلاً في Maheriyah العبادة بدءاً و ختماً و لهذا قد توجب الحذر و الحيفة في كل «القصد و الإخلاص» جزماً، فرغم إمكانية تقيد الشارع للقصد – و لم يقيّد – إلا أن الانحلال مُعطل و محظوظ، و من ثم قد تحتم استيفاء الغرض خروجاً عن العهدة المستيقنة لأن البرائة بحاجة إلى هذين العمومين: «إمكانية تقيد الشارع مع توفر الانحلال» بينما الثاني مفقود.

– و لا تتفعل البرائة هنا إطلاقاً حيث إنّ محظوظنا - أي القصد الحساس - يُغایر مبحث «جزئية جزء بسيط كالسورة» فإنها تخضع للانحلال و البرائة عن الأكثر حتماً إذ لا ينوط كيان العمل على السورة بخلاف القصد.[1]

**نقاش مثالٍ لسائر معاني التعبدِ و التَّوْصِلِ**

في منتهي الشّوط، قد فسّرنا التّعبديّ «بالعمل المنوط بالقصد» و التّوصليّ «بالعمل الذي يُنفَذ و يُسقط حتّى بلا قصد».

ولكن ثمة تفسير مضاد للمشهور: حيث قد أنأطَ التعبديَّ على ثلاثة عناصر: «المباشرة و الاختيار و إنجازه ضمن عمل مباح» ثم فسرَ التوصليَّ بمقابلها بحيث يتحقق حتى بالنيابة و الاضطرار و ضمن مقدمة محرمة أيضاً.

فعلى أساس هذا المنهاج، علينا أن نمحض هذه الثلاثة واحدة تلو الأخرى كي نستخرج الأصل اللقطي و العملي لدى الارتياب - هل نؤصل التوصيلية أم التعبدية - فلو تحيرنا لدى تجهيز الميت أو القضاء عنه أو تصفية الديون هل أنيطت ب المباشرة الولي للتجهيز و الولد الأكبر للقضاء و ضمن عمل محلل في أداء الدين أم لا؟

وقد استنبط المحقق النائيني أصلية التعبدية وفقاً لهذا الاتجاه قائلاً:

«فنقول: إنَّ الحَقَّ فِيهِ، هُوَ أَصْالَةُ التَّعْبُدِيَّةِ، بِمَعْنَى اعْتِبَارِ الْمَبَاشِرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْإِخْتِيَارِ وَالْإِبَاحَةِ، فَلَا يَسْقُطُ بِفَعْلِ الْغَيْرِ، وَلَا بِلَا إِرَادَةِ وَإِخْتِيَارٍ، وَلَا بِفَعْلِ الْمَحْرَمِ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ أَحَدِ الْقَيُودِ الْثَّلَاثَةِ أَوْ جَمِيعِهَا، وَلَكِنْ تَحرِيرُ الْأَصْلِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى هَذِهِ الْقَيُودِ الْثَّلَاثَةِ يَخْتَلِفُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَقْتَضِي الْقَيُودَ الْثَّلَاثَةِ». فَيَنْبَغِي تَحرِيرُ الْأَصْلِ الْجَارِيِّ فِي اعْتِبَارِ كُلِّ قَيْدٍ عَلَى حَدَّهُ.

فنقول: أمّا تحرير أصلية التعبدية، بمعنى اعتبار المباشرة وعدم سقوطه بالاستنابة و فعل الغير، فيتوقف على بيان كيفية نحو تعلق التكليف فيما ثبت جواز الاستنابة فيه و سقوطه بفعل الغير تبرعاً، بعد ما كان هناك ملازمة بين جواز الاستنابة و جواز التبرع، فأنّ كلما يدخله الاستنابة<sup>[2]</sup> يدخله التبرع كذا العكس.

وليعلم: أنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَسْقُطُ بِمُجَرَّدِ الْاسْتَنَابَةِ فِيمَا ثَبَتَ جَوازُ الْاسْتَنَابَةِ فِيهِ، بِلْ أَنَّمَا يَسْقُطُ بِفَعْلِ النَّائِبِ، لَا بِنَفْسِ الْاسْتَنَابَةِ، فَيَقُعُ الْأَشْكَالُ حَفِيْظَةً تَعْلُقُ بِالْتَّكْلِيفِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ، وَأَنَّهُ مِنْ أَيِّ سُنْخٍ مِنَ الْأَقْسَامِ الْمُتَصَوِّرَةِ فِي التَّكَلِيفِ؟ مِنْ حِيثِ الإِطْلَاقِ وَالْاِشْتَرَاطِ وَالتَّعْيِينَةِ وَالتَّخْيِيرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْسَامِ.

فنقول: أمّا تعلق التكليف بالنسبة إلى المادة، أي الفعل المطلوب به، فيكون على وجه التعيين، بمعنى أنه لا يقوم شيء مقامه، كما يقوم العتق مقام الصيام و الصيام مقام الإطعام في خصال الكفار. و أمّا من حيث جهة الصادر عن الفاعل فلا يعتبر فيه التعينية، بمعنى أنه لا يعتبر فيه مباشرة المأمور بنفسه، و إصدار المكلف بعينه، بل للمكلف الاستنابة فيه و استئجار الغير له.<sup>[3]</sup>

---

[1] وقد انتهج الأستاذ المكرم هذه النظرية الحامية والهامة مسبقاً قائلاً: «فِي الْتَّالِي لَا يَنْحَلُّ الْعِلْمُ الْإِجمَالِيُّ فِي هَذَا الْمُضْمَارِ - كَيْ تَنْفَعُ الْبَرَائَةَ». لأننا مُرتَابُون في «كيفية تأدية التكليف اليقيني» بحيث يتوجّب توفير الغرض المستيقن - أي الأمر الرّاسخ - بينما الشك في قيادية السورة يرتبط «بكميّة الأجزاء» فتقبّلت الانحال تماماً، ولكن محظوظاً حوارنا لا تخصّ عدد الأجزاء بل كيفية الامتثال و تحصيل الغرض النهائي - بقصد الأمر أم بدونه - و حيث لا تبرئ العهدة اليقينية بلا إتيان قصد الأمر، فستظل الذمة مشتبّلة عقلاً حتى يُمْتَنَّلُ الْأَمْرُ بِأَتَمْ صُورَهُ، وبصياغة أخرى: إنَّا لَمْ نَشْكُّ أَسَاسًا فِي أَصْلِ التَّكْلِيفِ - لِمَعْلُومِيَّتِهِ - وَلَا فِي تَحْدِيدِ الْمَكْلَفِ بِهِ - لَأَنَّهُ لَدِي إِمْكَانِيَّةِ تَقيِيدِ الشَّارِعِ فَنَشْكَّ ثُمَّ نَحْتَاطُ - وَلَكِنْ نَقْطَةُ ارْتِيَابِنَا هي «كيفية تأدية التكليف» فحسب، فانطلاقاً من معتقد الكفاية و... - باستحالة تقييد الأمر - سيُدرِكُ الْعُقْلُ «رَكْنَيَّةَ الْقَيُودِ الْمُشْكُوكَةِ» أَيْضًا فَيَسْتَوْجُبُهَا احْتِياطًا كَيْ يُحرِزَ تَمامَيَّةً «كيفية التأدية» و يُوفِّرُ «الغرض النهائي» - لأننا على طاولة الشك في المحصلة - فوقَتَنَا، ببركة «الاشغال حين الامتثال» ستَخَلُّصُ عهدهُ من التكليف المتيقن - أي بقصد الأمر..»

[2] إلا في بعض فروع الجهاد، حيث يجوز الاستنابة فيه و يقع الفعل عن المنوب عنه و يتربّط عليه قسمة الغنيمة و لا يدخله التبرع بل يقع الفعل عن المتبرع، إلا أن يتأمل في ذلك أيضاً، فتأمل و راجع أدلة الباب - منه.

[3] نايني محمديسين. فوائد الأصول (النائيني). Vol. 1. ص138 قم - ايران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.